التكامل والعالمية أساسيان لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥

نظرة سريعة

تمخضت سلسلة غير مسبوقة من القرارات التي اتخذتها الحكومات منذ مؤتمر ريو +٢٠ عام ٢٠١٢ [١] عن المضيّ قُدماً نحو التزام عالمي بتحقيق التنمية المستدامة. وسوف يشهد عام ٢٠١٥ جهوداً إضافية لبلورة الأجندة العالمية ومعالجة وسائل تنفيذها وإيجاد طرق لقياس التقدم ورصده.

ستكون هناك حاجة إلى أن يُسهّل الحوار بشأن خطة ما بعد عام ٢٠١٥ التقريب بين مصالح الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، في كل من البلدان النامية والمتقدمة. إن أية خطة عالمية لتحقيق التنمية المستدامة ومن ثم القضاء على الفقر المدقع والتفاوت ينبغي أن تكون متناسبة مع مستوى الطموح الذي عبر عنه قادة العالم في مؤتمر ريو +٢٠ ومؤتمر قمة الفعالية الخاصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في ٢٠١٣ وقمة قادة تغير المناخ في ٢٠١٤. ويمثل إنقاذ كوكبنا وانتشال الناس من هوة الفقر ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع تحدياً واحداً. والحلول التي تطرح لإحدى المشكلات لا بد أن تكون حلولاً للمشكلات كلها.

تقييم العملية

شهد الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في غضون العامين الماضيين بعض التغيرات الملحوظة من ضمنها تأسيس **المنتدى السياسي رفيع المستوى** ليحل محل لجنة التنمية المستدامة، وتعزيز اختصاص **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** كي يتصدى أيضاً للاستدامة البيئية، وتعزيز وتطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال – على سبيل المثال لا الحصر – إنشاء **جمعية الأمم المتحدة للبيئة** [٢].

علاوة على ذلك، فإن **الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة** التابع للجمعية العامة للأمم المتحدة [٣] اقترح – من خلال عملية تشاور عالمية بعيدة المدى وإشراك العديد من أصحاب المصلحة – مجموعة من أهداف التنمية المستدامة والغايات استلهمت من نتائج ريو +٢٠ وفريق الشخصيات البارزة رفيع المستوى حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المشكل من قبل الأمين العام، على سبيل المثال لا الحصر. أدى هذا إلى زيادة الاهتمام بالكثير من المبادئ الدافعة لخطة التنمية المستدامة التي أعيد التأكيد عليها في مؤتمر ريو +٢٠، مثل مفاهيم العالمية والتكامل وإدراك أن التقدم الاقتصادي على حساب التقدم الاجتماعي أو البيئي (أو العكس بالعكس) قلما يكون سبيلاً إلى تحقيق النجاح.

ومن المتوقع أن يوافق قادة العالم في سبتمبر/أيلول ٢٠١٥ على خطة تاريخية وبعيدة المدى للسنوات الخمسة عشر المقبلة. **يقدم تقرير الأمين العام التجميعي المعنون *"الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠"*** رؤية للدول أعضاء الأمم المتحدة للنظر في مواصلتها في المفاوضات الممهدة **لقمة الأمم المتحدة الخاصة للتنمية المستدامة**، التي ستتبنى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكننا بحلول عام ٢٠٣٠ القضاء على الفقر وإحداث تحول في حياة الناس مع حماية الكوكب في الوقت نفسه. ولن يخلو تحقيق هذه الخطة من التحديات، وسيتطلب تنفيذها أن نُنفذ أعمالنا الجماعية والفردية بأسلوب أكثر تكاملاً وشمولية.

أهداف وغايات ما بعد عام ٢٠١٥

قررت الجمعية العامة في سبتمبر/أيلول ٢٠١٤ أن تكون أهداف التنمية المستدامة التي اقترحها الفريق العامل المفتوح العضوية الأساس الرئيس لدمج أهداف التنمية المستدامة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد أصدر الفريق العامل المفتوح العضوية حزمة شاملة تضم ١٧ من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها المضمنة فيها، مما يعكس أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة وهي البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي والبعد البيئي. وهي تغطي مجموعة معقدة من القضايا الملحة أو الطارئة، ولا تستبعد أي أجندة، وقابلة للتطبيق عالمياً.

يكمن الابتكار في هذا المقترح في أنه يشكل عهداً عالمياً يتمحور حول العناصر التحويلية الأساسية التي تحدد النظرية والممارسة المستقبلية للتنمية المستدامة. وعلى الرغم من كونه شاملاً إلى حد كبير، فإنه لا يحاول تغطية كل القضايا تغطية تامة.

تبني الأهداف التي أوصى بها الفريق العامل المفتوح العضوية، بتضمينها قضايا كالقضاء على الفقر المدقع وتقليل التفاوت داخل الأمم وفيما بينها، وتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على عمل الأهداف الإنمائية للألفية غير المنجزة مع التصدي في الوقت نفسه للأولويات الأساسية لمؤتمر ريو +٢٠ من خلال التنمية المستدامة التي يكون محورها الإنسان.

ويمكن التعبير عن التقريب بين الأهداف الإنمائية للألفية ومخرجات ريو +٢٠ من خلال ثلاثة مفاهيم موحّدة: **عدم استبعاد أحد وضمان الإنصاف والكرامة للجميع، وتحقيق الازدهار في حدود الطاقات الآمنة للأرض.**

والاستثمار في استعادة الموجودات والخدمات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية من أجل اليوم وغداً. ولا يمكن القضاء على الفقر قضاء مبرماً إلا من خلال التزام عالمي بالتنمية المستدامة.

تعكس هذه الطموحات الأساسية والفرص أفضل المبادئ العلمية والسياسات المعروفة في يومنا هذا. ويمكن للأهداف السبعة عشر، عند اعتمادها بأكملها، إحداث تحول في "أسلوب العمل المألوف" نحو التنمية المستدامة، مع وجود روابط صريحة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإدارة البيئية. إن إعطاء أولوية لأهداف معينة أو اختيار بعض الأهداف دون غيرها قد لا يسفر إلا عن تعميق التحديات التي نواجهها اليوم.

هناك بعض المجال أمام مزيد من تعزيز الغايات المقترحة ولتطوير مؤشرات ملائمة لجعلها قابلة للتطبيق. وتشمل المبادئ لمثل هذه التحسينات ما يلي:

١. *المزيد من دمج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة.* حيث يمكن تقوية الدرجة التي تكمل بها الأهداف بعضها البعض. فعلى سبيل المثال، يمكن للغايات في إطار هدف "القضاء على الفقر" زيادة التأكيد على التأثيرات التفاعلية الإيجابية بين الفقر والبيئة، ويمكن لغايات "الصحة" إدراك الصلة بين الصحة والمناخ والتغير البيئي، والفرص الناشئة عن الموارد الوراثية والبيولوجية للوقاية من الأمراض وعلاجها. ويمكن لغايات "المحيطات" أن تكون لها صلات أقوى بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية من خلال سبل كسب العيش والتجارة.

ويمكن لغايات الأمن الغذائي أن تحيل إلى سبل كسب العيش المستمدة من إدارة الملكية العامة وتخطيط استخدام الأراضي وجودة المياه وكفاءة الخدمات. وهناك غايات متعددة يمكنها تحقيق توازن أفضل بين التنمية الحضرية والريفية. ويعتبر مبدأ الاستهلاك والإنتاج المستدامين وثيقي الصلة في إطار أهداف كثيرة، ويمكن لمبدأ الكيمياء المستدامة المساعدة على تحقيق أهداف أخرى كثيرة.

٢. *إزالة التضاربات المحتملة بين الغايات.* ولا سيما في الأحوال التي تنشأ فيها هذه التضاربات من نطاق و/أو توقيت الإجراءات المقترحة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تكون مضاعفة الإنتاجية الزراعية (الغاية ٢-٣) على حساب ضمان الزراعة المستدامة والمرنة (الغاية ٢-٤) ما لم يتم تحقيق الاثنين معاً. ولا يمكن تحقيق هدف تغير المناخ ما لم يركز هدف الطاقة على التكنولوجيات الآمنة والنظيفة وقليلة الانبعاثات. كما أن الإفراط في الاستغلال لموارد الكوكب لتحقيق هدف النمو الاقتصادي المستدام سيعرض في النهاية تحقيق الأهداف كلها للخطر.

٣. *تحسين اتساق طموح الأهداف والغايات وطبيعتها التحويلية.* ينبغي على كل هدف أن يبني بشكل منهجي على الاتفاقيات والالتزامات القائمة وأن يلتزم بمبدأ عدم النكوص حسبما جاء في مؤتمر ريو +٢٠. ينبغي أن تعكس الغايات مخرجات معينة وأن تقاس بشكل أدق من أجل توضيح مستوى طموحها المراد. وينبغي توخي الحرص عند فعل هذا لكي لا يتم تقليص ما تحق بالفعل من تفاصيل وشمول وعالمية وطموح خلال مفاوضات الفريق العامل المفتوح العضوية.

٤. *الحد من الازدواجية بين الغايات.* يساعد وجود بعض التداخل بين الغايات في الحقيقة على تقوية تماسك الأهداف وتكاملها، لكن هناك عدداً من غايات العمليات يمكن دمجها ووضعها في إطار الهدف ١٧ (سبل التنفيذ). وهذا من شأنه تقليص عدد الغايات بدرجة كبيرة. لكن تظل بعض الفجوات قائمة في التنفيذ. على سبيل المثال، ما زالت مسؤوليات الدول الأعضاء عن إشراك أصحاب مصلحة متعددين (بما في ذلك مؤسسات الأعمال والمجتمع المدني) غير محددة. ومن شأن وضع مزيد من التأكيد على المقاييس الجديدة التي تتجاوز حدود إجمالي الناتج المحلي أن يكون قادراً على إحداث تحوّل في كيفية تخطيط البلدان للمستقبل.

٥. *تطوير عدد محدود من المؤشرات الملائمة.* من شأن التطبيق الدقيق لمبادئ الإدارة القائمة على النتائج أن يؤدي إلى مجموعة متزنة من المؤشرات الموثوقة علمياً، والبناء على أدوات القياس الحالية، وتطوير أدوات مبتكرة حيثما تدعو الحاجة. ويمكن رصد الغايات المترابطة من خلال مؤشرات مجمعة متعلقة بالنوع والكم على السواء. ويمكن تطوير مؤشرات مركبة أو متكاملة للربط بشكل أفضل بين الأهداف الـ ١٧ وبالتالي القياس الفعال لتقدم المجتمع نحو التنمية المستدامة، دون إثقال كاهل البلدان بعدد أكثر مما ينبغي من المؤشرات.

ينبغي الاستمرار في سماع أصوات وآراء مختلف الفئات. فالحوار الثري بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن تحديات تنفيذ خطة طموحة جزء مهم من التحقق من هذه الخطة: فهل هي قابلة للتطبيق وقابلة للتحقيق وهل تبني على الإنجازات والالتزامات الحالية؟

ترجمة خطة عالمية إلى خطط وطنية كثيرة

تُظهر الخبرة الماضية إمكانية أن تنضم البلدان إلى خطة واحدة عالمية مع تكييف وتيرة الإنجاز بما يتناسب مع نقطة انطلاقها وأولوياتها وقدراتها وسبل التنفيذ لديها. وأيضاً – بالنسبة لبعضها – قدرتها على تحقيق قفزة في مسارات النمو النمطية. ينبغي مناقشة مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن متباينة وكيفية سريانه على خطة ما بعد عام ٢٠١٥، كلاً من حيث تكييف الغايات والمؤشرات المعينة مع ظروف البلدان (القدرات المتباينة) وتضمين مستويات مختلفة من مساندة الغايات (المسؤوليات المتباينة) من خلال نقل التكنولوجيا والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتكملة المساعدة الإنمائية الرسمية. غير أن مفهوم المسؤوليات المشتركة متباين، إذا طُبق بشكل يخلو من المرونة، يمكنه أن يتناقض مع عالمية الخطة.

كانت عملية وضع الخطة العالمية رائعة في إشراكها أصحاب مصلحة متعددين. واتباع النهج نفسه في وضع الخطط الوطنية والإقليمية سيزيد احتمال التوصل إلى التزام مشترك لربط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. إن اتباع نهج شامل للجميع، مع وجود أصحاب مصلحة متعددين يمثلون مختلف مجالات الخبرة والاهتمامات، من شأنه أن يعزز ملكية الخطة ومن ثم المساءلة عنها.

وسائل التنفيذ

سيتم تأطير أهداف التنمية المستدامة – عند اقترانها بوسائل إيصال ملائمة وظروف مؤاتية، من ضمنها قضايا أساسية كالتجارة والتمويل وإصلاح السياسات ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والرصد والمساءلة – بالمعايير والقواعد والحقوق العالمية التي تتبناها الأمم المتحدة والتي تخلق مستقبلاً مثمراً للأجيال القادمة. ستتكون هناك حاجة إلى تسريع المناقشات حول التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشراكات العالمية والرصد وإعداد التقارير والمساءلة لحل الخلافات الأساسية بين الدول الأعضاء. والالتزام السياسي في تنفيذ الخطة ضروري بقدر ما هو مُلحّ في صياغتها.

ويجب أن يكمّل التمويل العام والخاص، المحلي والدولي على السواء، بعضه بعضا في مساندة التنمية المستدامة. وتنوّه لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة[٤] إلى أن العوائد المتوقعة على الاستثمارات المرتبطة بالتنمية المستدامة غالباً ما تكون أقل جاذبية من الفرص الأخرى، ولا سيما على المدى القريب. وبالتالي فمن الضروري أن يوضع إطار يشجع الاستثمار الهادف إلى الربح في المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية المستدامة، ويثني عن الاستثمار غير المستدام. إن التمويل العام الدولي مهم لكنه ليس كافياً، وتتطلب حلول التنمية المستدامة تعاوناً واستثمارات من القطاع الخاص على كل المستويات، من الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقطاع غير الرسمي والمنتجين التقليديين على السواء.

تعتبر الموارد المحلية مكوناً حيوياً من مكونات تمويل التنمية المستدامة في كل بلد وستظل كذلك. وغالباً ما تسفر الخطوات المتخذة لتعزيز تعبئة الموارد المحلية، الخاصة والعامة على السواء، أيضاً في ذات الوقت عن تغيير هيكل الحافز تجاه الاستدامة، مثلاً من خلال فرض ضرائب على الكربون وغيره من السلع الضارة بيئياً واجتماعياً، أو إلغاء الدعم المعاكس كالدعم المقدم للوقود. يمكن لحوافز السياسات المقدمة للأنشطة المستدامة في الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية أن تطلق معارف وموارد هائلة. وتعتبر البيئة المستقرة الواضحة الملائمة والحوكمة مقومين بالغي الأهمية.

إحداث تحول في المشهد المالي حاسم الأهمية للتنمية المستدامة طويلة الأجل. وقد اعترفت أهداف التنمية المستدامة بهذا من خلال غاية موجّهة نحو تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية. ويمكن فعل المزيد للتصدي للاختلالات في الاقتصاد العالمي وآلياته المالية، كالمبالغة في الاستخفاف بالمخاطر المستقبلية، وضعف الاستثمار الهيكلي في الموجودات المستدامة التي تساهم في التدهور البيئي والإقصاء الاجتماعي[٥]. وتساعد الابتكارات في مجال السياسات المحاسبية، كالتوليد الدائم للقيمة[٦] وتمويل الاستدامة الخاص[٧] (بما في ذلك سندات الاستدامة المبتكرة)[٨] الشركات والمستثمرين على تقييم الاستدامة الاجتماعية والبيئية.

علاوة على ذلك فإن تحقيق ناتج متوازن في **المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية** المنعقد في يوليو/تموز ٢٠١٥ في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، من خلال النظر في تكامل كل موارد تمويل التنمية المستدامة، سيكون حاسم الأهمية في خلق إطار ملائم لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، التي تتجاوز محدوديات المشهد المالي الحالي.

خلال الجولات الأربعة للحوارات المنظمة حول **نقل التكنولوجيا** التي عقدتها الجمعية العامة في ٢٠١٣-٢٠١٤، نوقش إصلاح حقوق الملكية الدولية، وإنشاء بوابة بيانات عالمية وبنك للتكنولوجيا وآلية تيسير عالمية لنقل التكنولوجيات السليمة بيئياً مناقشة عميقة. وعلى الرغم من أنه لم يتقرر بعد إجراء معين، يمكن استخدام آليات النقل الحالية، كمركز وشبكة تكنولوجيا المناخ ومبادرة التنوير، كخطوط أساس لمزيد من التنمية.

يعترف الفريق العامل المفتوح العضوية بالحاجة إلى وضع **مقاييس استدامة** تكمّل إجمالي الناتج المحلي. وعلى الرغم من أن *مبادرة حسابات الثروة الشاملة*[٩] على سبيل المثال، تجمع بين مقاييس رأس المال الطبيعي وإجمالي الناتج المحلي، ستكون بيانات خط الأساس والإحصائيات مطلوبة في المستقبل لقياس مدى أوسع من المؤشرات المفرّقة، وتمكين إجراء تحليلات معقدة للبيانات من جانب كافة مستويات المجتمع، من الحكومة وصولاً إلى المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال.

ستحتاج القدرات الفنية والمالية أيضاً إلى تقوية، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل رصد ومساءلة أقوى، بداية من الوصول العام إلى المعلومات والمشاركة الكاملة في القضايا ذات الأهمية بالنسبة لها. **يمكن لثورة البيانات** أن تتيح فرصاً جديدة مرتبطة بالابتكار والتقدم الفني وطفرة مزودي البيانات الجدد من القطاعين العام والخاص.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة-لايف[١٠] فرصة ممتازة لخلق مساحات فعالة وقابلة للتحقق منها بهدف الحصول على البيانات والمعلومات البيئية للتنمية المستدامة من المستوى الوطني إلى المستوى العالمي. كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعكف أيضاً على الإعداد والتنفيذ التجريبي **لمجموعة أدوات إعداد التقارير الوطنية**، وهي أداة على الإنترنت تسرّع إعداد تقارير المعلومات البيئية لمتخذي القرارات. وسيساعد وجود غاية صريحة أو مؤشر في أهداف التنمية المستدامة بشأن توسيع آليات الرصد وإعداد التقارير القائمة على تخفيف عبء إعداد التقارير من على عاتق البلدان.

وينبغي أيضاً للطبيعة الطموحة والتحويلية لأهداف التنمية المستدامة وخطة ما بعد عام ٢٠١٥ أن تعير اهتماماً لإنشاء **إطار مساءلة** متعدد القطاعات ومتعدد الطبقات ومتعدد أصحاب المصالح. ويمكن أن تكون آليات إعداد التقارير متعددةُ الطبقات، واستعراضات محاور التركيز، واستعراضات الأقران أدواتٍ مفيدة لتبادل الخبرات وإقناع أصحاب المصلحة والمساهمين بفوائد التغيير. كما يمكن لتقييمات الطرف الثالث، كالتي تتم من خلال الهيئات الموثوقة والمستقلة، ورصد الأنظمة الأرضية أن تكمّل آليات إعداد التقارير هذه.

ستكون **شفافية القطاع الخاص** ضرورية لتنفيذ خطة ما بعد عام ٢٠١٥. فبزيادة إتاحة المعلومات جيدة النوعية، يمثل إعداد تقارير عن استدامة الشركات أداة محتملة لتحقيق وقياس التقدم في مساهمة الشركات. وسيقوّي أداء الشركات مساءلة القطاع الخاص لتحقيق هذه الخطة العالمية[١١]. وتحقيقاً لهذا الهدف، هناك عدد متزايد من الحكومات يروج لإعداد تقارير عن استدامة الشركات من خلال أدوات تنظيمية مختلفة[١٢].

ستكون هناك حاجة إلى استعراض **هياكلنا المؤسسية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية** للتأكد من قدرتها وفعاليتها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يكون توضيح دور المنتدى السياسي رفيع المستوى فيما يتعلق بالكيانات الأخرى، كجمعية الأمم المتحدة للبيئة، حاسم الأهمية في ضمان خطة قابلة للتطبيق لما بعد عام ٢٠١٥. وبناء على الأسس الموضوعة من قِبل الأهداف الإنمائية للألفية والاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف، ينبغي إيجاد حوافز للتعاون فيما بين القطاعات على كافة المستويات، وتوضيح الأدوار والمسؤوليات. وينبغي أن تكون المؤسسات مهيأة لمراجعة خطط العمل والخطط الرئيسية من أجل اغتنام الفرص الناشئة، مثلاً، من خلال إتاحة المعارف والتكنولوجيات والأدوات الجديدة. وينبغي أن تصبح الآليات القائمة على المشاركة والحوار الاجتماعي والاستفادة من قوة الإنترنت أسلوب العمل المألوف. ويمكن للشفافية والمشاركة في وضع السياسات وإعداد الميزانيات وتقديم الخدمات والإشراف المساعدة على بناء المساءلة. أما على المستوى الإقليمي، فهناك حاجة إلى التعاون بشأن التحديات المشتركة والقضايا العابرة للحدود وتبادل أفضل الممارسات.

خاتمة

ينبغي أن يستمر ما اتسمت به مناقشات الفريق العامل المفتوح العضوية من مستوى ملحوظ من العمق والانفتاح والشمول خلال السنة المقبلة لوضع خطة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ التي شددت الجلسة الأولى لجمعية الأمم المتحدة للبيئة على أن تكون "طموحة وعالمية وقابلة للتنفيذ وقابلة للتحقيق"، وتدمج بالكامل "الأبعاد الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للتنمية المستدامة بأسلوب متماسك وشامل وكلي ومتوازن، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الشاملة وعملية المنحى."[١٣] كما ستكون هناك حاجة إلى تحولات بعيداً عن أسلوب العمل المألوف في المجالات الحرجة كالمشهدين المالي والتكنولوجي من خلال الخيارات المبتكرة التي تتدارك الاختلالات القائمة وتعمق الالتزامات وتوسع مجموعة الحلول المتاحة. وينبغي أن تبني الخطة على الآليات والاتفاقيات والمعاهدات القائمة وتقويها. هناك طرق أفضل للقياس وتقييم الأبعاد الثلاثة كلها آخذة في التطور، وينبغي لمثل هذه الجهود أن تستمر. وبالإضافة إلى الأدوات الفنية المحسنة، سيساعد التعلم من الممارسة الجيدة في مكان آخر على تحقيق أفضل خطة ممكنة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

هوامش ختامية

١ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ٢٠١٢. http://www.uncsd2012.org/index.html .

٢ الموقع الإلكتروني لجمعية الأمم المتحدة للبيئة: www.unep.org/unea

٣ الموقع الإلكتروني لأهداف التنمية المستدامة للفريق العامل المفتوح العضوية http://sustainabledevelopment.un.org/index.php?menu=1300

٤ تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ٢٠١٤. http://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/4588FINAL%20REPORT%20ICESDF.pdf .

٥ التحقيق المالي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. http://www.unep.org/inquiry/Portals/50215/Documents/Inquiry_Summary2_Insights_v3.pdf

٦ على سبيل المثال، يوفر مؤشر توليد القيمة طريقة لقياس الأداء غير الملموس وغير المالي فيما يخص القضايا من قبيل جودة الابتكار، وعلاقات العملاء، والقدرات الإدارية، والتحالفات، والتكنولوجيا، وقيمة الاسم التجاري، وعلاقات الموظفين، والقضايا البيئية والمجتمعية. انظر : "مؤشر توليد القيمة: قياس القيمة المعنوية"، استراتيجية وقيادة، المجلد ٢٩، العدد: ٥، الصفحات ٩ – ١٥

٧ انظر مثلاً المواجيز الحديثة من الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والشركاء https://www.unglobalcompact.org/news/1341-09-17-2014

٨ مثلاً، يونيليفر أول شركة تصدر سند استدامة في سوق الإسترليني. انظر: http://www.unilever.com/mediacentre/pressreleases/2014/UnileverissuesfirstevergreensustainabilitybondaspxUnileverissuesfirstevergreensustainabilitybond.aspx

٩ مبادرة مشتركة للبرنامج الدولي للأبعاد البشرية للتغيرات البيئية العالمية-جامعة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. أشار تقرير ٢٠١٢ الذي دُشن في مؤتمر ريو +٢٠، مثلاً، إلى أن نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في جنوب أفريقيا تراجع على مدى الفترة محل التقييم بنسبة ٣٣٪. إذا قيس أداء اقتصاد جنوب أفريقيا حسب إجمالي الناتج المحلي، نجده نما بنسبة ٢٤٪. لكن عندما يقاس أداء جنوب أفريقيا حسب مؤشر الثروة الشاملة، نجده انخفض بنسبة ١٪. انظر: http://www.unep.org/pdf/IWR_2012.pdf

١٠ رابط برنامج الأمم المتحدة للبيئة-لايف: http://uneplive.org/

١١ على سبيل المثال، انظر مبادرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقييم جودة المعلومات البيئية المُفصح عنها من خلال تقارير استدامة الشركات:
http://www.unep.org/ resourceefficiency/Business/SustainableandResponsibleBusiness/CorporateSustainabilityReporting/MERITAS/tabid/794770/Default.aspx

١٢ مثلاً من خلال "مجموعة أصدقاء الفقرة ٤٧" بالوثيقة الختامية لريو +٢٠: www.unep.org/GoFParagraph47

١٣ قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١/١

للحصول على المزيد من المعلومات
www.unep.org/post 2015

المساهمات الفنية: الصفحة ١: تصميم رسومي - iadams/Shutterstock (مونتاج من اليسار إلى اليمين) Yellowj/Shutterstock; AJP/Shutterstock; WDG Photo/Shutterstock; Alfgar/Shutterstock; Zurijeta/Shutterstock | الصفحة ٢: صور (من أعلى إلى أسفل) patpitchaya/Shutterstock; Morley Read/Shutterstock & Orientaly/Shutterstock; Shutterstock; | الصفحة ٣: صور (من أعلى إلى أسفل) Christos Georghiou/Shutterstock; Lucarelli Temistocle/Shutterstock | الصفحة ٤: شعار برنامج الأمم المتحدة للبيئة-لايف - www.unep.org tanewpix/Shutterstock; Dukes/Shutterstock